تسوية الأزمة السورية والهندسة الإقليمية الجديدة

د. محمد السعيد إدريس
مستشار تحرير دورية آفاق عربية وإقليمية
مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

تؤكد مؤشرات كثيرة أن الأزمة السورية فى طريقها إلى الإنحسار وأن التسوية المحتملة ستكون حتماً محصلة تفاعل عوامل كثيرة سورية وعربية وإقليمية ودولية نظراً لتورط أطراف تنتمى إلى هذه المستويات الرئيسية الأربعة فى هذه الأزمة منذ تفجرها وعلى مدى السنوات العشر التى انقضت من عمرها. كل هذه الأطراف ستكون حريصة على أن تكون طرفاً فى الحل بقدر ما تمتلكه من قدرات فى بلورة معالم هذا الحل طموحاً لتحقيق الأهداف التى تريدها قدر استطاعتها. هذا يعنى أن التسوية أو الحل للأزمة السورية من المفترض أن تتضمن معالم تلك الأهداف سواء كانت أهدافاً منسجمة ومتوافقة أو كانت متنافرة ومتعارضة. من هنا سيكون علينا أن نسأل عن أى سوريا تلك التى ستعود ضمن مثل هذه التسوية . قطعاً لن تكون سوريا قبل تفجر أحداث مارس ٢٠١١ ، ستكون سوريا أخرى علينا أن نتأمل وفق أى معالم وملامح وأدوار ستكون.

أولاً: الأزمة السورية: الأسباب والتداعيات

إن الذين فجروا الأزمة فى سوريا كانت لهم أهدافهم المحددة، صحيح كانت للجماهير السورية بكافة قطاعاتها ومناطقها التى انخرطت فى حركة الرفض والاحتجاج التى تفجرت بالتزامن مع ما يسمى بـ «عملية الربيع العربى» أو «ثورات الربيع العربى» كانت لها أهدافها الوطنية البحتة فى الإصلاح، وكان هذا من حقها، وإذا كانت السلطات السورية قد أساءت ، سواء عن قصد أو عن غير قصد التعامل اللائق مع هذه المطالب

الوطنية المشروعة فى الإصلاح السياسى والاجتماعى والأمنى أيضاً، فإن هذا لا ينفى أن سوريا كانت مستهدفة، تماماً مثلما كان العراق مستهدفاً.

وإذا كان الغزو الأمريكى – البريطانى للعراق عام ٢٠٠٣ قد استهدف تدمير العراق وليس فقط إسقاط النظام لإخراج العراق نهائياً من معادلة الصراع ضد كيان الاحتلال الإسرائيلى، فإن تفجير الأزمة فى سوريا على النحو الذى حدث من أطراف عربية وإقليمية ودولية كان يستهدف أيضاً تدمير سوريا لإخراجها أيضاً من معادلة الصراع ضد كيان إسرائيل، بعد أن فشلت كل محاولات تفكيك التحالف السورى مع كل من إيران و»حزب الله» فى لبنان، على مدى السنوات التى أعقبت إسقاط العراق، وبعد أن فشل العدوان العسكرى الإسرائيلى على لبنان صيف ٢٠٠٦ فى إسقاط «حزب الله» وتدمير آلته العسكرية وتطويع لبنان للانخراط فى تسوية تنسجم مع ما تريده إسرائيل من أهداف ومصالح.

أى سوريا سوف تعود ضمن عملية التسوية التى باتت تتأكد يوماً بعد يوم: هل ستعود سوريا المقاومة الحليفة لإيران و»حزب الله» وبعض المنظمات الفلسطينية، أم هى سوريا المنخرطة فى معادلة تسوية سلمية مع الكيان الإسرائيلى؟ ناهيك عن السؤال عن هل هى سوريا الموحدة أم المجزأة فى ظل وجود دعم إقليمى ودولى لمطالب انفصالية كردية شمال سوريا وهل هى سوريا مستقلة القرار والإرادة أم هى سوريا التابعة مرهونة القرار والسيادة الوطنية؟

هذا النوع من الأسئلة، رغم قسوتها المعنوية، تؤكد حقيقتين مهمتين:

الحقيقة الأولى: أن تسوية الأزمة السورية على النحو الذى ستكون عليه، وفقاً لمعالم أدوار وأهداف الأطراف الأكثر انخراطاً فى هذه التسوية، ستكون بمثابة لبنات أولى لإعادة هندسة النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط وفى القلب منه النظام العربى.

الحقيقة الثانية: أن مثل هذه الهندسة الجديدة للنظام الإقليمى ستحدد خرائط التحالفات وخرائط الصراعات الجديدة فى الإقليم، كما ستحدد القضايا الجوهرية التى ستشغل النظام الإقليمى وبالتحديد ربما ستحسم وبشكل نهائى موقع القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطينى فى أجندة هذا النظام كما ستحدد ما هى الأطراف الإقليمية الفاعلة أو من

هى القوى الإقليمية الكبرى ومن ستؤول له القدرة على ممارسة وفرض الهيمنة هل هى إسرائيل أم إيران؟ وأين العرب وأين تركيا ضمن هذه المعادلة لتوازن القوى الجديد الذى سيكون من أهم مخرجات تسوية الأزمة السورية.

لذلك يجب إعطاء الاهتمام الكافى عربياً لما يجرى الآن من «عملية تصنيع تسوية الأزمة السورية» كى لا تكون سوريا هى أول من يدفع أثمانها، وكى لا تكون الدول العربية شريكة فى دفع تلك الأثمان سواء دول الجوار العربى لسوريا، أو مجمل النظام العربى نظراً لما ستفرضه تلك التسوية من إعادة هندسة النظام الإقليمى.

ولكى يكون العرب طرفاً فى عملية تصنيع تلك التسوية للأزمة السورية عليهم أولاً أن يتخذوا قرار الشراكة الفاعلة فى هذه التسوية بالتواصل المباشر مع السلطات السورية وبلورة رؤى مشتركة لحل الأزمة السورية وإعادة دمج سوريا عربياً قبل أن تفرض تلك التسوية حدود الانخراط السورى عربياً على ضوء ما تحدده مصالح القوى المنخرطة فى تصنيع تلك التسوية، وعليهم ثانياً الإلمام بالمحددات التى ستحكم عملية تصنيع تلك التسوية، ثم امتلاك القدرة على قراءة ما يمكن أن تؤول إليه هذه العملية من مخرجات، أى التعرف على أهم معالم التسوية التى يجرى تصنيعها لسوريا وهذا ما سنركز عليه فى هذه الورقة .

ثانياً: محددات التسوية المحتملة

لن تأتى التسوية المحتملة للأزمة السورية من فراغ لكنها ستكون محكومة بمجموعة من المحددات أبرزها:

القدرة التى أضحى النظام فى سوريا يمتلكها لفرض سيطرته على الأراضى السورية واستعادة النفوذ وفرض الشرعية والقضاء على جيوب المعارضة والمنظمات المسلحة وطرحه مشروعاً وطناً لعصر سورى جديد يجمع كل شتات الشعب السورى ويعبر عن طموحاته فى وطن سورى موحد ومستقل. حتى الآن لم تتحقق معظم هذه الشروط، وهذا سيؤثر سلبياً على الوزن النسبى للنظام ضمن التسوية التى يجرى تصنيعها. دخول الجيش السورى مدعوماً بالشرطة الروسية إلى درعا البلد ومعظم مناطق تلك المحافظة الجنوبية الملاصقة للحدود مع الأردن وشديدة القرب من هضبة الجولان المحتلة بالشروط

والتفاهمات التى تم التوصل إليها مع أهالى المحافظة ومع السلطات الأردنية يعد تطوراً إيجابياً ومهماً انعكس إيجابياً على العلاقات الأردنية – السورية وأخذ يقود عملياً إلى تطبيع العلاقات بين البلدين خاصة بعد زيارة رئيس الأركان السورى العماد على أيوب للعاصمة الأردنية عمان ولقائه بنظيره الأردنى اللواء يوسف الحنيطى فى الأسبوع الأخير من سبتمبر ٢٠٢١ وما أسفرت عنه من نتائج إيجابية سواء على صعيد التفاهمات الحدودية أمنية الطابع وتأسيس مسار ثنائى عسكرى يضبط إيقاع العمليات حصرياً جنوب سوريا وشمال الأردن، أو على صعيد الانخراط فى عملية سياسية ودبلوماسية تفضى إلى فتح الحدود بين البلدين وإعادة تطبيع العلاقات الاقتصادية بما يسمح بنقل الكهرباء الأردنية والغاز المصرى إلى لبنان، إضافة إلى التزام أردنى بقطع العلاقات الرسمية أو شبه الرسمية مع جميع أطياف ما يعرف بالمعارضة السورية. وجاء الاتصال الهاتفى الذى أجراه الرئيس السورى بشار الأسد مع ملك الأردن عبد الله الثانى (٢٠٢١/١٠/٣) ليمثل نقلة مهمة فى مسار التفاهمات السورية– الأردنية الأمر الذى من شأنه تقوية الوزن السورى والأردنى أيضاً فى معادلة تصنيع تلك التسوية. رغم ذلك يبقى الشمال السورى نقطة ضعف شديدة سواء فى شرق الفرات حيث يوجد «الجيب الكردى» المدعوم بقوات أمريكية أو « جيب المعارضة المسلحة» غرب الفرات المدعوم بقوات تركية. غياب فرض السيطرة الرسمية السورية عسكرياً وسياسياً على مجمل أنحاء الوطن السورى فى الوقت الذى تجرى فيه عملية تصنيع التسوية السورية معناه أن المنتج النهائى سيكون مفعماً بالاختلال سواء ما يخص حدود الدور الكردى فى معادلة مستقبل سوريا موحدة والنظام السياسى الجديد، أو حدود الدور التركى ودور فصائل المعارضة المسلحة خاصة المصنفة «إرهابية» فى معادلة سوريا الجديدة.

الوزن النسبى العربى فى عملية تصنيع التسوية السورية.

حتى الآن يمكن القول أن الدور العربى فى عملية تصنيع تسوية الأزمة السورية مازال محدوداً وأنه سيظل أسير عاملين أولهما الضغوط والعقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا خاصة ما يسمى بـ «قانون قيصر» حيث ظلت واشنطن ترفض أى تطبيع للدول العربية مع سوريا، وإصرارها والدول الغربية على فرض مطالب مشددة تؤدى فى حال

قبولها إلى ما يشبه «إسقاط النظام»، لكن تطورات وأحداثاً كثيرة أخذت تدفع الأمريكيين إلى جانب الأوروبيين لتغيير هذا الموقف والدفع برؤية جديدة يمكن أن تقود إلى تحريك التسوية السورية هى «تعديل سلوك النظام» ما شجع دولاً عربية على تجديد تواصلها مع النظام فى سوريا، خصوصاً وأن هذا التحول جاء تحت ضغوط أمريكية ترمى إلى تحجيم الدور الإيرانى فى حل أزمة الوقود فى لبنان بإعطاء ضوء أخضر لدخول بديل عربى مصرى – أردنى يقضى بنقل الغاز المصرى والكهرباء الأردنية إلى سوريا عبر الأراضى السورية.

أما العامل الثانى فكان الانقسامات والخلافات العربية– العربية، وهذه الخلافات شهدت انفراجة ملموسة فى قمة التعاون والشراكة (قمة دول جوار العراق) التى استضافتها العاصمة العراقية بغداد (٢٠٢١/٨/٢٨)، حيث شهدت تلك القمة لقاءات ثنائية مهمة بين بعض القادة العرب المشاركين فى تلك القمة كان أبرزها اللقاء المصرى– القطرى، واللقاء الإماراتى– القطرى، واللقاء الإماراتى– الإيرانى. وإذا كانت سوريا قد غابت، أو بالأحرى، غيبت عن هذه القمة إلا أن وجودها كان قوياً على أجندة القمة، حيث أخذت عملية التواصل العربى مع سوريا تتقدم خاصة على محور: دمشق – القاهرة – عمان ضمن عملية توصيل الغاز المصرى والكهرباء الأردنية إلى لبنان عبر الأراضى السورية التى شهدت لقاءات مهمة بين مسئولين لبنانيين وسوريين وأردنيين ومصريين، أعقبتها لقاءات وزير الخارجية السورى فيصل المقداد فى نيويورك مع كل من وزيرى الخارجية المصرى والأردنى على هامش اجتماعات الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

من الواضح أن الضوء الأخضر الأمريكى للأردن بالتواصل الإيجابى مع سوريا مازال محكوماً «بقانون قيصر» الأمريكى، وأن ما تسمح به واشنطن للأردن مجرد الاستثناءات التى تخص الاقتصاد الأردنى وبصورة لا تخالف نصوص ذلك القانون الأمريكى مثل استئناف جزء من الصادرات الأردنية إلى سوريا، وتدشين أطقم صيانة لخطوط النقل الكهربائى، والسماح للأردن بالتنسيق مع دمشق بخصوص حصة الأردن من مياه نهر اليرموك. إلى أى مدى سيظل العرب ملتزمين بالقيود الأمريكية؟

هذا هو السؤال المحورى الذى ستحدد إجابته حصة العرب فى تسوية الأزمة السورية.

وإذا كان الاتصال الهاتفى المعلن من جانب الرئيس السورى بشار الأسد بالملك عبد الله الثانى، يكشف حرصاً عربياً على توسيع هامش الانفتاح العربى على دمشق. انفتاح وإن كان مطلوباً إلا أنه مازال محدوداً، وسوف يحسم أمره قرار عربى جرئ بعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية قبل أن تكتمل معالم ما يجرى الترويج له من تسوية للأزمة السورية .

المتغيرات الدولية الجديدة التى تعمل فى غير صالح استمرار الوجود العسكرى والنفوذ السياسى الأمريكى فى سوريا ، وامتداد ذلك أيضاً لوضعية وجود ونفوذ الحلفاء الأوروبيين خاصة بريطانيا وفرنسا.

هذه المتغيرات كثيرة بعضها أمريكى داخلى بحت ضمن صراعات السلطة بين الجمهوريين والديمقراطيين التى تطال التوافق الأمريكى حول اندفاعية أو انكماشية السياسة الخارجية، وبعضها يخص علاقات واشنطن الدولية واهتزاز المكانة الأمريكية – الأمريكية، من أبرزها الانقسام واهتزاز الثقة بين أركان تحالف الأطلسى الذى تقوده واشنطن على أثر تأسيس تحالف ثلاثى أمريكى– بريطانى– استرالى يستهدف بالأساس الصراع ضد الصين وتقوية الوجود الأمريكى فى المحيطين الهندى والهادى. هذا التحالف هز أركان حلف شمال الأطلسى على النحو الذى عبرت عنه فرنسا، وفاقم من الخلافات الأوروبية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وسوف تكون له أصداؤه القوية على وحدة موقف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا داخل سوريا، وبتحديد أكثر على فرض تسوية جائرة على سوريا.

جاء الخروج الأمريكى المذل من أفغانستان ليحمل معه دلالات على أن الوجود الأمريكى فى سوريا أضحى مسألة وقت لا أكثر.

مثل هذه الدلالات لن تمر دون أن تترك تأثيراتها القوية على باقى أقاليم العالم وعلى الأخص إقليم الشرق الأوسط ومستقبل الوجود والنفوذ الأمريكى فى هذا الإقليم وخيارات حلفاء واشنطن الشرق أوسطية سواء كانوا عرباً أو إسرائيليين فى مرحلة ما بعد الأفول الأمريكى.

الإسرائيليون كان أول من وعى خطورة الحدث وتجدد طرح السؤال: إلى متى ستظل

واشنطن تدافع عن الوجود الإسرائيلى؟ وهل إسرائيل باتت مدعوة للبحث عن استراتيجيات للدفاع المستقل عن النفس دون الاعتماد أو الركون على الحليف الأمريكى؟ وهل بات ضرورياً أن تبحث إسرائيل عن حلفاء وشركاء جدد سواء كانوا دوليين أو إقليميين للدفاع عن الوجود الإسرائيلى؟

مثل هذه الأسئلة لم تعد غائبة عن الشركاء أو الحلفاء العرب لواشنطن، هذه الأسئلة وصلت أصداؤها إلى عمق الأزمة السورية سواء من منظور البحث عن إجابة للسؤال المهم: متى سينسحب الأمريكيون من سوريا وليس فقط هل ممكن أن ينسحب الأمريكيون من سوريا، أو منظور بحث دول عربية فى مراجعة قرارها بمقاطعة سوريا، والدفع بتوجه جديد يقضى بضرورة تذليل عقبات الغياب السورى عربياً حتى لو كان بتفاهمات مع واشنطن. وهذا كله يصب فى جوهر موضوع تسوية الأزمة السورية، بجعل هذه التسوية ضرورة لا بد منها، وبالبحث فى مضمون هذه التسوية وحدود التأثيرات والنفوذ الأمريكى فيها . هل ستبقى الولايات المتحدة صاحبة مشروع تدافع عنه فى سوريا، ومن ثم ستكون فاعلة فى صياغة التسوية الجديدة للأزمة السورية أم أنها لن يكون لها مشروع وأن كل ما سوف يهمها هو مجرد تأمين مصالح الحلفاء والشركاء: إسرائيل أولاً والأكراد السوريين ثانياً وخاصة قوات سوريا الديمقراطية «قسد» فى شرق الفرات شمال سوريا.

السؤال عن مستقبل السياسة الأمريكية فى سوريا كان مبكراً قبل الحدث الأفغانى على ضوء حسابات ومراجعات للسياسة الخارجية الأمريكية فى أوج حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية على نحو ما جاء على لسان جيمس جيفرى المبعوث الأمريكى إلى سوريا فى عهد إدارة دونالد ترامب الذى بادر عقب إنهاء مهمته فى سوريا (نوفمبر ٢٠٢٠) إلى إعادة التأكيد على التزام الإدارة الأمريكية الجديدة سواء ستكون إدارة دونالد ترامب أم منافسه الديمقراطى فى الانتخابات جو بايدن بالعناصر الأساسية للسياسة الأمريكية فى سوريا وتتضمن سلسلة من البنود المهمة وهى: الوجود العسكرى فى شمال شرق سوريا لضمان الهزيمة المستمرة لـ «داعش» (ربما يكون المعنى الحقيقى لذلك هو الحرص على إغلاق أبواب الحدود السورية أمام إيران وأعوانها وليس مواجهة (داعش) ، ودعم الإدارة الذاتية الكردية، والحوار الكردى – الكردى، واستمرار حملة العقوبات الاقتصادية على

سوريا عبر «قانون قيصر»، والضغوط الخارجية ، والتواصل مع الدول العربية والأوروبية لمنع التطبيع مع دمشق، وتقديم الدعم لتركيا فى شمال غرب سوريا، والدعم الإسرائيلى فى غاراتها على «مواقع إيرانية» فى سوريا.

انحسار الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق

يجئ التوجه نحو تسوية الأزمة السورية، رغم كل ما يعترى هذه العملية من تعقيدات، متزامناً مع انحسار الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق، وفق مخرجات جولة الحوار الرابعة التى جرت فى واشنطن (٢٤-٢٠٢١/٧/٢٦) ولقاء مصطفى الكاظمى رئيس الحكومة العراقية مع الرئيس الأمريكى جو بايدن فى واشنطن (٢٠٢١/٧/٢٦) . فقد ركزت هذه الجولة على بحث مستقبل الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق، والطموح لوضع جدول زمنى لانسحاب القوات الأمريكية من العراق تنفيذاً لقرار البرلمان العراقى الداعم إلى خروج كل القوات الأمريكية من العراق (يناير ٢٠٢٠).

فعلى الرغم من الانقسامات الداخلية العراقية حول هذا التوجه بين من يؤيدون (معظمهم من الأحزاب والكتل السياسية الشيعية) ، ومن يرفضون (خاصة من السنة والأكراد) الذين يعتبرون الوجود الأمريكى فى العراق عامل توازن للوجود الإيرانى ، فقد حققت هذه الجولة نتيجتين مهمتين بالنسبة للحكومة والمعارضة أولهما تحديد جدول زمنى لانسحاب القوات الأمريكية بنهاية يوم ٣١ ديسمبر من هذا العام مع تغيير الصفة القانونية للقوات الأمريكية فى العراق لتعمل وفقاً للقوانين العراقية، وتغيير الدور الذى تقوم به القوات الأمريكية التى ستبقى فى العراق حتى تاريخ الانسحاب المقرر من المهام القتالية إلى تقديم المشورة والتدريب لقوات الأمن العراقية، وإن كان البيان لم يفصح عن حجم القوات الأمريكية التى ستبقى فى العراق بعد يوم ٣١ ديسمبر المقبل موعد الانسحاب الأمريكى.

أما النتيجة الثانية، فهى معاكسة تماماً إذ جدد البيان الختامى التزام الطرفين باتفاقية الإطار الاستراتيجى الأمريكية- العراقية لعام ٢٠٠٨ (SFA) وتوسيع نطاق التحالف الاستراتيجى الأمريكى – العراقى.

عبر عن ذلك بوضوح أنطونى بلينكن وزير الخارجية الأمريكى قبيل لقائه مع فؤاد حسين وزير الخارجية العراقى (٢٠٢١/٧/٢٥) بقوله أنه «على الرغم من أن الشراكة

الأمريكية– العراقية هى الأقرب فى الحرب ضد (داعش) فإنها اليوم أعمق وأوسع من ذلك بكثير». أما ما ورد على لسان الوزير فؤاد حسين فكان أكثر وضوحاً فى توصيف تلك الشراكة التى يجرى التأسيس لها بقوله أن «العلاقة مع الولايات المتحدة ليست مجرد علاقات عسكرية بل هى علاقات واسعة النطاق وسنتعاون فى المستقبل بشكل أوسع ضمن الكثير من المجالات التى تم ذكرها».

هذا يعنى أن الأمريكيين وإن كانوا سيخرجون من باب التعاون العسكرى المباشر فإنهم سيدخلون من أبواب تعاون استراتيجى واقتصادى وسياسي وثقافى هدفه أن يظل العراق ساحة نفوذ أمريكية، أى أن يبقى خاضعاً للهيمنة الأمريكية لذلك فإن الانسحاب العسكرى الأمريكى من العراق لا يتوقع منه إنهاء النفوذ السياسى لواشنطن فى العراق، وهذا بدوره سوف تكون له مردوداته على التسوية المأمولة للأزمة السورية، فالأمريكيون، رغم انسحاباتهم العسكرية من العراق وربما من سوريا، فإنهم سيكونون أكثر حرصاً على إبقاء نفوذ لهم فى سوريا، من خلال صياغة التسوية المحتملة أو المأمولة للأزمة السورية، ما يعنى أن هذه التسوية ستكون ذات تأثيرات أمريكية هدفها تأمين مصالح الأمريكيين فى سوريا كما هو الحال فى العراق. هكذا سيسعى الأمريكيون لكن هذا لا يعنى حتمية قبول سوريا بمثل هذه التسوية، ومن هنا تبدو عقبات إعاقة تمريرها مؤكدة.

مآلات صراع القوى الإقليمية فى سوريا

يعد صراع المصالح بين القوى الإقليمية الشرق أوسطية الثلاث: إيران وإسرائيل وتركيا عاملاً أساسياً فى مجرى المسارات المختلفة التى أخذتها الأزمة السورية. إيران تدخلت لحماية النظام السورى ضد ما اعتبرته «مؤامرة» من القوى المعادية لمحور المقاومة هدفها تفكيكه بإسقاط سوريا كحلقة مركزية فى هذا المحور. إيران لها مصالح استراتيجية واقتصادية وأيضاً ثقافية حريصة على حمايتها والدفاع عنها فى سوريا. وهناك من المعلومات ما يؤكد أن طهران وشخص الجنرال قاسم سليمانى قائد فيلق القدس التابع للحرس الثورى الإيرانى الذى اغتاله الأمريكيون فى العراق (يناير ٢٠٢٠) قد قام بدور فى تهيئة روسيا للتدخل العسكرى إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد فى سوريا عام ٢٠١٥، وقبلت أن تشارك تركيا مع روسيا فى منصة «آستانة» لحل الأزمة السورية

بصفتها ضامن للنظام السورى وبصفة تركيا ضامن للمعارضة السورية، وهى بذلك تريد حلاً يؤمن بقاء النظام السورى ويؤمن بقاءه طرفاً قوياً فى محور المقاومة، وتريد أن تجعل من سوريا معبراً لها نحو فلسطين كما تردد، من خلال الدخول إلى جبهة جنوب لبنان مع «حزب الله» ومن خلال الجولان السورى، فضلاً عن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فى الوصول إلى البحر المتوسط.

تركيا حريصة على فرض وجود عسكرى قوى لها شمال سوريا أو على الأقل غرب الفرات نظراً للوجود العسكرى الأمريكى شرق الفرات، وهى بدعمها وحمايتها لفصائل المعارضة السورية بما فيها تلك المنظمات المسلحة والأخرى المصنفة إرهابية وبالذات «جبهة النصرة» تريد أن تؤسس لنفوذ قوى لها فى سوريا يمكنها من أن تؤمن المستقبل السورى بما يخدم الأهداف والمصالح الاستراتيجية التركية . سواء كان التهيؤ لفتح ملف مطالبها فى سوريا والعراق مع اكتمال مائة عام على معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ التى رسمت الحدود الجديدة لتركيا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط وتفكك الإمبراطورية العثمانية، تركيا حريصة على أن تؤكد بين الحين والآخر حقوقها التاريخية فى كل من محافظتى الموصل وكركوك بالعراق ومحافظتى حلب وإدلب ومجمل الشمال السورى حتى الحدود مع تركيا. وعندما تؤكد تركيا ذلك فإنها إما أنها ستقاتل من أجله لاسترداده عندما تحين الفرصة المناسبة، وإما أن توظفه لمطالب وشروط أخرى منها احترام ما تعتبره «حقوقاً أمنية» لها فى سوريا، وخاصة منع تأسيس كيان كردى له أدنى شكل من الاستقلالية عن السلطة المركزية السورية فى دمشق، خشية أن يؤدى ذلك إلى تغذية مطالب مشابهة للأكراد الأتراك فى الداخل التركى.

تركيا تريد القضاء نهائياً على الحلم الوطنى الكردى وأى أمل فى ظهور أى حركات سياسية أو عسكرية كردية تتبنى هذا المشروع.

وتركيا تريد سوريا ضعيفة، وممراً لنفوذ تركى فى العالم العربى يستعيد أحلام الإمبراطورية العثمانية فى ثوب جديد على حساب الحلم القومى العربى وطموحات الوحدة العربية، انطلاقاً من العداء التركى التاريخى لدعوة القومية العربية التى تصنفها «أحد معاول هدم الإمبراطورية العثمانية».

أما إسرائيل فهى تحلم استراتيجياً بفرض مشروع «إسرائيل التوراتية» التى تمتد من الفرات إلى النيل، ما يعنى أنها تشمل سوريا الكبرى كلها. البرنامج الانتخابى لحزب الليكود فى عام ٢٠٢٠ تحدث عن هذا الطموح بالنص على أنه «آن الأوان للعمل من أجل مشروع إسرائيل الكبرى التوراتية» ، لكن عملياً إسرائيل حريصة على إسقاط النظام السورى وإخراج سوريا من معادلة الصراع الإقليمى ضد كيانها الغاصب لفلسطين. كان تفجر الأزمة فى سوريا مدخلاً لإسرائيل من أجل تحقيق هذا الهدف فتحالفت مع كل الأطراف التى تبنت هذا الهدف من دول وفصائل معارضة، والآن وبعد أن أضحى هدف إسقاط النظام مستبعداً لأسباب كثيرة أبرزها أن وجود النظام القوى على أرض الواقع وتحالفه مع روسيا وإيران لم يعد يسمح باستمرار هذا النوع من المطالب ما دفع القوى الأخرى إلى التراجع والاكتفاء بهدف «تعديل سلوك النظام»، لذلك عدَّلت إسرائيل من مطالباها عبر مقايضة تسعى إليها مع روسيا باعتبارها الطرف الدولى الأقوى فى المعادلة السورية تقضى بأن تعترف إسرائيل بالمشروع والمصالح الروسية فى سوريا، وأن تدعم هذا المشروع بما فيه من القبول ببقاء نظام الرئيس بشار الأسد، مقابل أن تتعهد روسيا بإخراج إيران من سوريا، أو على الأقل عدم تمكين إيران وحلفاءها سواء «حزب الله» أو الميليشيات الشيعية الموالية الموجودة على الأراضى السورية، من أن يكون لها أى وجود بالقرب من الحدود السورية مع إسرائيل، وأن تسمح لها روسيا بمطاردة الوجود العسكرى الإيرانى وحلفاءه شرط عدم المساس بالوجود العسكرى الروسى، وإن أمكن عدم المساس بالجيش السورى.

هذه الأهداف والمصالح المتصارعة للقوى الإقليمية الثلاث سوف تؤثر بقوة على صياغة مشروع التسوية السورية، وسيكون على روسيا إدارة هذا الصراع بحكم كونها شريكاً مشتركاً لهذه القوى الثلاث، كما سيكون على هذه القوى الثلاث أن تجتهد لتأسيس تحالفات داخل سوريا، هناك سيكون الصراع الإيرانى – الإسرائيلى قوياً على تركيا من منظور جعلها «قوة موازنة» فى الصراع بين طهران وتل أبيب.

لكن يبقى السؤال: هل ستقبل تركيا بدور الموازن الإقليمى الذى ظلت تلعبه قبل ظهور مشروع «العثمانية الجديدة» الذى يتزعمه الرئيس رجب طيب أردوغان ، ومن ثم فرض

تركيا كقوة إقليمية ثالثة ساعية على الهيمنة الإقليمية مثلها مثل إيران وإسرائيل أم لا .

هذا النوع من الأسئلة يكشف إلى أى حد يعد هذا المحدد الإقليمى جوهرياً فى بلورة وصياغة أى مشروع لتسوية الأزمة السورية فضلاً عما يكشفه من تعقيدات هائلة تواجه الوصول إلى هذا الهدف.

قدرة روسيا على فرض مشروعها فى سوريا

بات مؤكداً على ضوء حقائق توازن القوى الدولية فى سوريا، على الأقل فى الأعوام الثلاثة الأخيرة أن روسيا أضحت هى القوة الدولية المسيطرة على إدارة الصراع فى سوريا فى ظل هامشية الوجود والنفوذ الأمريكى وانحساره وبالتبعية الوجود والنفوذ الأوروبى البريطانى والفرنسى على وجه التحديد. لذلك ليس تجاوزاً للحقائق أن روسيا هى من سيملك مفاتيح حل الأزمة السورية بناء على معطيات الواقع، لكن يبقى السؤال المهم هو إلى أى حد سوف تستطيع روسيا أن تفرض ما تريد فى سوريا؟

الإجابة على هذا السؤال تتوقف على أمرين؛ أولهما: ما هى معالم المشروع الروسى فى سوريا، وإلى أى حد تتطابق أو تتصادم معالم هذا المشروع مع مصالح الأطراف الأخرى: النظام السورى أولاً، والقوى الدولية ثانياً، والقوى الإقليمية الثلاث المتصارعة على النفوذ والمكانة فى سوريا: إيران وإسرائيل وتركيا ثالثاً، ناهيك عن ما يعتبر مصالح وأدوار عربية.

المصالح بين روسيا وكل هذه الأطراف فى سوريا يبقى محدداً أساسياً لنجاح أو فشل قدرة سوريا على فرض تسوية تحقق مشروعها فى سوريا.

ثانيهما: قدرة روسيا على نزع تنازع المصالح بين كل من إيران وإسرائيل وتركيا فى سوريا، وبلورة رؤى توافقية بين هذه القوى الثلاث. هل ستقدر روسيا على ذلك فى ظل جذرية الصراع الإسرائيلى – الإيرانى ليس فقط فى سوريا بل وعلى مستوى الإقليم كله، وفى ظل ما يمكن اعتباره خطر حرب، ربما تكون قد بدت وشيكة، بين إسرائيل وإيران فى ظل حالة هلع تسيطر على الإسرائيليين من جراء تعمد تلكؤ طهران فى التوجه نحو فيينا لمواصلة مباحثات أمر الاتفاق النووى الإيرانى رغم رفض إسرائيل لهذه المباحثات، حيث يروج الإسرائيليون لدعاية تقول أن هذا التلكؤ الإيرانى سببه أن إيران حريصة خلال هذه

الفترة القصيرة على امتلاك قدرتها على صنع القنبلة النووية، وأن تعود إلى فيينا للتفاوض على أجندة جديدة تماماً تتجاوز الحدود الضيقة للاتفاق النووى الذى تم التوصل إليه عام ٢٠١٥، وفى ظل الغضب الإسرائيلى من سلبية الردود الأمريكية على ضغوط تل أبيب الداعية إلى ضرورة التوصل إلى المسار الآخر لمواجهة الخطر النووى الإيرانى بدلاً من مسار التفاوض المتعثر، حيث يضغط الإسرائيليون على الإدارة الأمريكية لاعتماد الخيار العسكرى لمواجهة إيران فى حال فشل مفاوضات فيينا المنتظرة فى مثل كل هذه التوترات والصعوبات هل توجد فرص حقيقية لتسوية الأزمة السورية، وهل سيكون فى مقدور موسكو إزالة التعقيدات الشديدة التى تؤثر سلبياً على إنجاح مثل هذه الفرص؟

ثالثاً: معالم التسوية المحتملة وانعكاساتها الإقليمية

يتضح من متابعة كل المحددات السابقة أن بعضها يدفع فى اتجاه بلورة تسوية للأزمة السورية والبعض الآخر يعمل فى الاتجاه المضاد المعرقل لإنجاح مثل هذه المهمة. وهذا معناه أن مشروع، فى حال تحوله من أفكار إلى إجراءات وتوافقات لن يحقق الأهداف الكاملة لكل الأطراف أو حتى لبعضها سواء الأطراف السورية الداخلية: النظام وفصائل المعارضة باتجاهاتها وولاءاتها المختلفة، أو الأطراف الإقليمية: إيران وإسرائيل وتركيا، أو الأطراف الدولية: روسيا والولايات المتحدة والحلفاء الأوربيين، وأن التسوية ستكون محصلة مقايضات بين مطالب وأهداف كل تلك الأطراف الكثيرة.

الخبرة التاريخية لتجارب حل الأزمة السورية تؤكد ذلك، وتطورات مواقف كل الأطراف تؤكد ذلك أيضاً، ومن ثم فإن أى محاولة لاستشراف معالم تلك التسوية أو لتأثيراتها المحتملة على النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط ستظل مجرد اجتهادات أو فرضيات نظرية وحسابات لمشاهد مستقبلية معرضة للتبدل والتغير فى أى لحظة من اللحظات.

المعالم المحتملة للتسوية

على الرغم من وجود قناعة مؤكدة لدى كل أطراف الأزمة بأن الحل العسكرى فقد مصداقيته، وأنه لا بديل عن الحل السياسى، فإن هذه الأطراف لم تستطع إنجاح كل تجارب هذا الحل بسبب اتساع الفجوة بين الممكن كما يفرضه الواقع وبين المأمول كما تحركه الطموحات، لذلك يكون الانتكاس والعودة إلى تحريك الحل العسكرى فى محاولة

لتحسين المواقع وتجديد الفرص. حدث ذلك ابتداءً من «بيان جنيف» (يونيو ٢٠١٢) الذى دعا إلى تشكيل «هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة»، كما اختبر الحل السياسى بعد صدور القرار ٢٢٥٤ فى نهاية عام ٢٠١٥، الذى وضع خريطة الانتقال السياسى خلال ١٨ شهراً، تضمنت ثلاثة مراحل تشمل «حوكمة» وإصلاحاً دستورياً، وانتخابات تحت إشراف دولى. كانت النتيجة سلبية لأنها كانت محاولات مفروضة تستهدف إسقاط النظام أو على الأقل فرض معادلة تغيير جذرى وتقاسم للسلطة عنوة بين معارضة مدعومة وممولة من الخارج الدولى والإقليمى والعربى ، فى وقت كان النظام يقاتل بشكل منفرد أو بدعم من الحليف الإيرانى على الأراضى السورية، ولكن فى انحياز خارجى شبه مطلق ضد النظام.

بعد عام ٢٠١٥ تغيرت المعادلة العسكرية فى الداخل السورى بفضل التحالفات الجديدة للنظام مع روسيا وإيران وحلفائها وبالتحديد «حزب الله»، الذى وجد نفسه مضطراً للدفاع عن نفسه وعن لبنان من الأراضى السورية ضد المنظمات الجهادية «الإرهابية» التى كانت قد بدأت توسع تمددها الجغرافى داخل الأراضى اللبنانية. الآن تبدو خريطة توازن القوى لصالح النظام السورى وحلفاءه: روسيا وإيران، لكن مصالح روسيا تفرض عليها موازنة مصالحها مع كل من إسرائيل وتركيا على الأراضى السورية مع محاولة عزل الدور الأمريكى والأوروبى قدر الإمكان، لكن الأمريكيين والأوروبيين يحاولون من جهة أخرى بلورة مشروع جديد للحل السياسى يأخذ فى اعتباره واقع توازن القوى الجديد على الأراضى السورية حيث بات النظام يسيطر على أكثر من ٩٠٪ من الأراضى السورية باعتراف الرئيس الروسى فلاديمير بوتين، ويسعى فى ذات الوقت إلى توظيف ما تبقى من وجود عسكرى، ولو كان ضئيلاً ونفوذ سياسى وترابط الملف السورى بملفات أخرى لا تقل أهمية وحساسية لإعادة تجديد مقترحات واردة فى القرار الدولى رقم ٢٢٥٤ الذى يؤمِّن قدراً لا بأس به من مطالب المعارضة السورية، ويفرض على النظام السورى تقديم تنازلات معتبرة للوصول إلى ما يمكن اعتباره «تسوية متوازنة» بين النظام والمعارضة.

وفق هذه الاجتهادات أخذت تظهر فى الأفق مقاربتان الأولى دولية بعنوان أردنى، والثانية إسرائيلية ضمن المشروع الروسى لحل الأزمة.

التسوية الروسية للأزمة

تستند التسوية الروسية للأزمة السورية على ثلاثة مرتكزات:

أول هذه المرتكزات الاستئثار الروسى بأوراق حل الأزمة، واحتواء أى فرصة لتفاهمات أمريكية مع النظام فى سوريا، أو حتى لتفاهمات مع إسرائيل.

ثانى هذه المرتكزات إلغاء أى دور أمريكى فى تسوية الأزمة السورية، والإصرار على أن الوجود الأمريكى فى سوريا وجود غير شرعى على العكس من الوجود الإيرانى الذى تم بإرادة سياسية سورية. الرفض الروسى لأى دور أمريكى فى تسوية الأزمة السورية تحركه ثقة روسية بأن الدور الأمريكى المستقبلى فى سوريا أضحى محدوداً ويتلخص فى الإبقاء على قوات أمريكية للدفاع عن «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) الكردية الحليفة، وتمكينها من فرض سيطرتها على منابع النفط السورية فى منطقة شرق الفرات على أمل استخدام هذا الدور كورقة ضغط على سوريا فى التسوية المقبلة كى لا تكون هذه التسوية بدون ثمن، والثمن الذى تريده واشنطن من سوريا يتركز فى ثلاثة مطالب؛ أولها: إخراج إيران من سوريا، وثانيها، تأمين علاقات سوريا مع جوارها الإقليمى والمقصود هنا أن تتضمن أى تسوية ترتيبات أمنية مع إسرائيل تحقق المطالب الأمنية الإسرائيلية فى سوريا وخاصة فى الجولان السورى المحتل، ومنع أى وجود لإيران أو لـ»حزب الله» فى المناطق الجنوبية القريبة من الحدود السورية مع إسرائيل، وثالثها، قبول سوريا بما يتضمنه القرار الدولى رقم ٢٢٥٤ وخاصة تأمين حقوق المعارضة السورية فى معادلة الحكم بما يؤمن شروط التعددية السياسية ويضع نهاية لاحتكار السلطة، إضافة إلى تأمين عودة كريمة للاجئين والنازحين والإفراج عن المعتقلين.

روسيا التى تقرأ جيداً الرؤى الأمريكية والتلكؤ الأمريكى فى الانسحاب من سوريا، والحرص على دعم المطالب الإسرائيلية فى سوريا، تبدو حريصة على أن تتضمن مقاربتها للتسوية معظم هذه المطالب ولكن تحت الضوابط الروسية والتفاهم مع النظام فى سوريا.

ثالث هذه المرتكزات إيجاد حلول لتعارض المصالح والأهداف بين من تعتبرهم موسكو شركاء فى التسوية أى إيران وتركيا إضافة إلى الشريك الإسرائيلى الجديد الذى أضحى

شديد الحرص على نسج تفاهمات استراتيجية مع روسيا فى ظل ما يردده من هشاشة للدور الأمريكى فى التسوية السورية المحتملة.

هذه هى المعضلة الكبرى فى التسوية رغم أنها أهم ركائزها ، لأن سياسة كل من إيران وإسرائيلة تقوم على نفى وإنهاء أى دور للأخرى على الأراضى السورية ، كما أنه رغم كل التفاهمات بين تركيا وإيران يبقى صدام المصالح قائماً ، وأن على روسيا أن تجد حلولاً لصدام المصالح بين هذه الأطراف الثلاثة، لأن هذا الصدام يهدد أى فرص لنجاح المشروع الروسى للتسوية.

تعقيدات التسوية الروسية يؤكدها أيضاً عمق المصالح الروسية المتصاعدة مع هذه الأطراف الثلاثة، ومن ثم بات من الصعب على روسيا أن تضحى بأى من هذه المصالح مع طرف لصالح تعظيم المصالح مع طرف آخر من هذه الأطراف.

روسيا أخذت تندفع نحو إسرائيل فى السنوات الأخيرة فى ظل غياب أى قيود من المصالح الروسية مع الدول العربية تعرقل هذا الاندفاع الذى تدعم فى ظل قراءة روسية جديدة ترى أن إسرائيل أضحت «بوابة» مهمة للدخول الروسى إلى حوض البحر المتوسط وتأمين مشروعها فى سوريا.

دعم هذه القناعة الروسية أن إسرائيل كانت شديدة الحرص على نسج علاقات مصالح قوية مع روسيا خاصة فى سوريا تتمثل فى الاعتراف الإسرائيلى بالمصالح الروسية فى سوريا، وإطلاق يد روسيا لحل الأزمة السورية على النحو الذى تريده موسكو شرط أن تعترف روسيا بالمقابل بوجود مصالح أمنية إسرائيلية فى سوريا أبرزها إخلاء سوريا من الوجود الإيرانى وكل حلفاء طهران على الأراضى السورية، وإعطاء إسرائيل حق الدفاع عن نفسها على الأراضى السورية بحيث تغض الصواريخ الروسية المتطورة الموجودة فى حوزة الجيش السورى الطرف عن الاعتداءات الإسرائيلية فى العمق السورى عندما تضرب إسرائيل مواقع إيرانية أو حليفة لإيران شرط عدم استهداف القوات السورية، أو الروسية بالطبع.

يبدو أن روسيا توصلت إلى حلول ترضيها مع إسرائيل كشفها بوضوح شديد وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف عند استقباله وزير خارجية إسرائيل الجديد مائير لابيد

فى موسكو (٢٠٢١/٩/٩) ، هذا التوافق الروسى- الإسرائيلى أكده بيان لوزارة الخارجية الروسية قبل وصول الضيف الإسرائيلى جاء فيه أن روسيا «لا تريد سوريا حلبة لصراع عسكرى مع دول أخرى». فروسيا لا تريد للغارات الإسرائيلية أن تتحول إلى مواجهة بين دمشق وتل أبيب أو بين طهران وتل أبيب عبر محور «الجولان – درعا» لذلك أعلن عقب لقاء يائير لابيد مع لافروف عن التوصل إلى «آلية روسية- إسرائيلية» لحل الخلافات بين البلدين إزاء الوجود الإيرانى فى سوريا.

أما بالنسبة لتركيا فإن روسيا مازالت مرتبكة فى حل أزمة الوجود التركى على الأراضى السورية، ويبدو أن قمة سوتشى الأخيرة بين الرئيسين الروسى فلاديمير بوتين والتركى رجب طيب أردوغان (٢٠٢١/٩/٢٩) بعد أقل من ثلاثة أسابيع من اجتماع قمة مماثلة بين الرئيس الروسى ونظيره السورى الرئيس بشار الأسد لم تستطع حل أزمة الدعم التركى للمنظمات الإرهابية فى إدلب ولم تحل أزمة الوجود العسكرى التركى غرب الفرات وشمال سوريا، رغم أن الرئيس الروسى كان يعوِّل على تأزم العلاقات التركية – الأمريكية لمزيد من التنازلات التركية، ولأن هذا لم يحدث فقد عادت المقاتلات التركية والقوات السورية لاستئناف قصفها الجوى والبرى فى ٢٠٢١/١٠/١ بعد توقف خمسة أيام سبق القمة الروسية- التركية على منطقة «خفض التصعيد» ومناطق أخرى فى إدلب، فى إشارة إلى أن روسيا مازالت عندها مهام كبيرة لحل أزمة الوجود التركى فى سوريا ولكن بما يحفظ لروسيا مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية مع تركيا.

تبقى إيران تشكل المعضلة الأهم بالنسبة لروسيا فى سوريا، معضلة تحكمها المصالح العميقة المشتركة بين البلدين كما يحكمها التحالف المشترك فى سوريا ضد الإرهاب وضد كل الأطراف التى تدخلت لإسقاط النظام فى سوريا، وفى ظل إدراك روسى حقيقى بقوة المصالح والنفوذ الإيرانى فى سوريا، وعمق التحالف الاستراتيجى بين دمشق وطهران الذى يمتد تاريخياً إلى الأعوام الأولى لتفجر الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وإدراك الرئيس السورى بشار الأسد أن التحالف مع إيران يعد أحد أهم ضمانات الحفاظ على النظام فى سوريا، وأحد أهم مرتكزات انخراط سوريا فى «محور المقاومة» بالتحالف مع إيران و«حزب الله» ضد كيان الاحتلال الإسرائيلى. وقبل هذا وذاك ما سبق أن أعلنته وأكدته

موسكو على لسان كبار المسئولين بأن الوجود الإيرانى فى سوريا مشروع لأنه جاء بطلب رسمى من الحكومة السورية، تماماً كما هو الوجود الروسى على العكس من أى وجود آخر سواء كان أمريكياً أو تركياً أو أوروبياً ، تطالب روسيا بإنهائه لذلك تواجه روسيا تحديات هائلة فى إيجاد صيغة لتسوية الأزمة السورية تأخذ فى اعتبارها الحفاظ على مصالح إيران فى سوريا المرفوضة أمريكياً وإسرائيلياً وأوربياً بشكل أساسى ناهيك عن الرفضين التركى والعربى.

كل هذه التعقيدات تؤكد أن فرص نجاح التسوية الروسية للأزمة السورية مازالت مفعمة بالتعقيدات، ولعل هذا ما يشغل القيادة الروسية فى البحث عن حلول تراعى مصالح روسيا المكثفة مع إيران وإسرائيل وتركيا، وتسمح فى ذات الوقت بفرض تسوية تضمن مصالح هذه الدول فى سوريا.

الانعكاسات الإقليمية المحتملة للتسوية السورية

واضح أن أياً من المقاربات لا يجد فى المحددات والتفاعلات الجديدة فرصاً مواتية للتوصل إلى تسوية تحظى بالاستقرار والقبول على المستويات المختلفة: السورية والعربية والإقليمية والدولية، ومن ثم يكون الحديث عن انعكاسات محتملة للتسوية السورية إقليمياً تجاوزاً للواقع واستغراقاً فى أوهام من الخيال، لكن ما يمكن استخلاصه من المقاربتين يكفى لتحديد مسارين مستقبليين لتأثرين ما يمكن ترجيحه من تسوية على النظام الإقليمى والعلاقات الإقليمية.

كما أن تعقيدات التسوية الروسية ستبقى مرهونة بحل ملفات أخرى مهمة للأطراف الإقليمية الثلاثة أولها حسم الصراع التركى– الكردى فى شمال سوريا ومستقبل المنظمات الجهادية والإرهابية المدعومة تركياً فى شمال سوريا. وثانيهما حسم تطورات الملف النووى الإيرنى هل إلى تسوية أم إلى مواجهة عسكرية كما تريد إسرائيل التى تضغط على واشنطن للانخراط فيما تسميه بـ «الخيار باء» وتعنى الخيار العسكرى قبل أن تمتلك إيران القنبلة لانووية أو على الأقل قبل أن تملك القدرة على إنتاجها.

واضح أن إيران تواجه ضغوطاً هائلة فى ملفها النووى، لكنها يمكن أن تفاجئ العالم بالجديد الصادم، أى إعلان امتلاك القدرة على إنتاج القنبلة، عندها سوف تتولد تفاعلات

دولية وإقليمية جديدة سوف تؤثر حتماً إيجاباً أو سلباً على الوجود الإيرانى فى سوريا، وعلى خريطة المصالح الروسية مع إيران.

الارتباط بين الأزمة السورية وأزمة القدرات النووية الإيرانية لم يكن قوياً ومصيرياً كما هو الآن، لذلك يمكننا أن نقول أن التطورات المنتظرة فى الملف النووى الإيرانى سوف تحسم بدرجة كبيرة آفاق التسوية فى سوريا فى مسارين يتعارض كل منهما مع الآخر: إما مسار خروج إيران من سوريا وانخراط سوريا فى تسوية تحت الرعاية الروسية تضمن احتواء سوريا مستقبلياً فى نظام إقليمى بمشاركة إسرائيل، عندها ستحدث تحولات درامية فى العلاقات العربية – العربية، وفى مستقبل النظام العربى وعلاقته بالنظام الشرق أوسطى الذى ستلعب فيه إسرائيل دوراً قيادياً ومميزاً ومدعوماً من واشنطن وموسكو .

وإما مسار فرض الوجود والنفوذ الإيرانى فى سوريا، وتأمين انخراط سوريا فى محور المقاومة، عبر تسوية تعيد سوريا مجدداً أحد مرتكزات الصراع ضد إسرائيل، والعمل على إعادة فرض صياغة جديدة للنظام العربى فى مواجهة تحولات النظام الشرق أوسطى على حساب النفوذ الإسرائيلى وبتفاهمات مع تركيا .